وزارة التعليم العالي وبالبحث العلمي

جامعة أحمد بن يحي الونشريسي - تيسمسيلت

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

بالتعاون مع

مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة

شهادة المشاركة

==========

يشهد عميد الكلية ورئيس الملتقى الوطني بتقنية التحاضر عن بعد والموسوم بـ: **الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد الجزائري - المتطلبات والتحديات في الاقتصاديات الريعية** - المنعقد يوم: **2024/12/17** بأن:

د/ فطيمة مشتر / جامعة المسيلة . قد شارك (ت) بمداخلة موسومة بـ:

واقع الشراكةبين القطاعين العام والخاص في الجزائر

رئيس الملتقى الوطني

صلاح محمد
أستاذ التعليم العالي
جامعة تيسمسيلت

الملتقى الوطني

عميد الكلية

جامعة تيسمسيلت
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير
بالتعاون مع مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة وفرقة بحث

اشكالية تمويل مشروعات التنمية المستدامة دون عجز مالي
(الشراكة التعاونية بين القطاعين العام والخاص كخيار استراتيجي مقترح)

المقيد بالرمز: F02N01UN380120220004

برنامج فعاليات الملتقى الوطني بتقنية التحاضر عن بعد

الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد الجزائري
المتطلبات والتحديات في الاقتصاديات الريعية

يوم: 2024/12/17

برنامج جلسات الملتقى الوطني

الجلسة الافتتاحية

رابط الجلسة: https://meet.google.com/hki-ivxx-str

رئيس الجلسة: أ.د/ محمودي أحمد — **مقرر الجلسة: د. شداد ناصر**

الزمن	النشاط	المتدخل
09:30	تلاوة آيات بينات من الذكر الحكيم	
09:40	القيام للنشيد الوطني	
09:45	كلمة رئيس الملتقى	أ.د/ صلاح محمد
10:00	كلمة ترحيبية لعميد الكلية والاعلان عن الافتتاح الرسمي للملتقى	أ.د/ سحنون جمال الدين
	المداخلات الافتتاحية	
10:15	تقييم أداء الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP): المؤشرات الرئيسية والمنهجيات التحليلية Évaluation de la performance des PPP : Indicateurs clés et méthodologies d'analyse	أ.د/ مختاري فيصل جامعة معسكر

الجلسة الأولى

رابط الجلسة الأولى: https://meet.google.com/hki-ivxx-str

رئيس الجلسة: د./ زرادنة محمد **مقرر الجلسة: د. مركان محمد البشير**

الزمن	عنوان المداخلة	المتدخل
11:00	إمكانية تطبيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر... قراءة في ميثاق شراكة الشركات	أ. د/ بن جلول خالد / جامعة قالمة د/ فلفول عبد القادر / جامعة قالمة
11:10	الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر ومعوقات نجاحها	د/ جمال ميمي / جامعة الجزائر1
11:20	مبررات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	د/ عزالدين يوسف / جامعة تيارت د/ ربوح سلوى / جامعة تيارت
11:30	الشراكة الاستراتيجية كوسيلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة حالة الشراكة العمومية والخاصة في الجزائر	د/ مهلول منصور / جامعة تيسمسيلت د/ بلعابد أحمد/ جامعة تيسمسيلت
11:40	La gestion du foncier agricole privé de l'Etat en Algérie à l'ère de l'économie de marché : de la réorganisation à l'adoption du partenariat public privé	Dr /Sahali Nourredin/ Université Tizi-Ouzou Dr/Batache Abderrahmane/ Université Tizi-Ouzou Dr/ Leghreit Widad / Université Tizi-Ouzou
11:50	دور الشراكة قطاع عام-خاص في تفعيل البنية التحتية وتنمية الاقتصاد الوطني خارج المحروقات	د/ قادة عبد القادر / جامعة غليزان د/ العارف خديجة / جامعة غليزان
12:00	نظام البوت في إطار الشراكة بين القطاع العام والخاص لتمويل مشاريع البنية التحتية	د/ طرايش إبراهيم/ جامعة الشلف
12:10	التأطير المؤسسي لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام و الخاص	د/ سلطاني خليل/ جامعة باتنة 01

12:20	مساهمة الشراكة بين القطاع العام و الخاص في تحقيق التنمية المحلية	د/ طالب عبد العزيز/ جامعة الجلفة
12:30	الايطار المفاهيمي للشراكة بين القطاعين العام والخاص -عرض بعض التجارب الدولية-	ط د/ بن البار سعد / جامعة تيسمسيلت ط د/ بن البار أحمد / جامعة مسيلة
12:40	مساهمة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ظل نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية لتمويل مشروعات البنى التحتية	د/ أمال بن الدين / جامعة الشلف
12:50	آليات التمويل في ظل الشراكة بين القطاع العام والخاص للاستثمار في البنى التحتية	د/ شادي نورالدين /جامعة المسيلة د/ طيوب حسين / جامعة بسكرة
13:00	التحديات والفرص بين القطاع العام والقطاع الخاص في الجزائر	ط.د. بلحواس سليمة/ المركز الجامعي نور البشير البيض ط.د. شعشوع عبد الله/ جامعة تيسمسيلت
13:10	آفاق التمويل الإسلامي لمشاريع البنى التحتية في الجزائر -الصكوك السيادية نموذجا-	أ.د/ صالح سراي/ جامعة المسيلة ط.د/ خلافي حمزة/ المركز الجامعي نور البشير بالبيض ط.د/ بركات مريم/ جامعة البليدة 2
13:20	دور البنوك في تمويل مشروعات الشراكة بين القطاع العام والخاص - تمويل الصفقات العمومية نموذجا-	أ.د/ دراجي عيسى / جامعة تيسمسيلت أ.د/ خليفة منية / جامعة خميس مليانة
13:30	الدور التنموي للشراكة بين القطاعين العام والخاص – تجارب دولية -	د/ باني فتحي / جامعة تيسمسيلت د/ وراد حسين / جامعة خميس مليانة
13:40	استراتيجية تنمية دور القطاع الخاص في تحقيق التنويع الاقتصادي بمرافقة القطاع العام له في الجزائر – دراسة تحليلية للفترة 2000/2023.	د/ دعمي محمد/ المركز الجامعي بتيبازة د/ العمري صفية/ المركز الجامعي بتيبازة
المناقشة العامة للجلسة الأولى		

الجلسة الثانية

رابط الجلسة الثانية: https://meet.google.com/qqf-xtne-nxq

رئيس الجلسة: د./ وراد حسين **مقرر الجلسة: د. شنة جمال**

الزمن	عنوان المداخلة	المتدخل
11:00	تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص PS3 ودورها في ادماج القطاع الخاص لتحقيق القيمة المضافة الاقتصادية	د/ بن شيخ عبد الرحمن / جامعة تيسمسيلت
11:10	الشراكة بين القطاع العام والخاص كآلية لتنفيذ المشاريع العمومية على ضوء بعض التجارب الدولية الرائدة مع الإشارة لحالة الجزائر	ط. د/ راضية زهيوة / جامعة أم البواقي د/ سليم العمراوي / جامعة أم البواقي
11:20	متطلبات وتحديات تبني الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل مشروعات البنية التحتية لقطاع النقل التجربة الماليزية أنموذجا	د/ مصطفى سحنون / جامعة الشلف د/ بن صالح عبد الله / جامعة تيسمسيلت د/ بشير إلزعر حسين / جامعة الشلف
11:30	متطلبات نجاح الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الجزائر بناءا على واقع الاقتصاد الجزائري	د/ بن حامد كمال / جامعة الجلفة د/ حاكمي براهيم / جامعة الجلفة
11:40	دور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص فيدعم الاقتصاد الأخضر	د/ بن عيسى إلهام/ جامعة تلمسان أ.د/ بوقناديل محمد/ جامعة تلمسان د/ قادم جواد/ جامعة تلمسان
11:50	الإطار المؤسسي للشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر	د/ حملات بن عشور /جامعة معسكر د/ سحانين الميلود /جامعة معسكر

12:00	دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنويع الاقتصادات الريعية: دراسة حالة الجزائر	د/ بختي سيف الدين/ جامعة تلمسان د/ بوليلة هاجر/ جامعة تلمسان د/ بن مسعود نصر الدين/ جامعة عين تموشنت
12:10	الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع الطاقة وأثرها على توفير الطاقة النظيفة في إطار تحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة - دراسة حالة الهند والصين-	أ. د/ سمير بن محاد / جامعة المسيلة أ. د/ حمزة طيبي / جامعة المسيلة
12:20	« Partenariat Public-Privé en Algérie : Exigences, Enjeux et Impact sur le Développement Durable »	Dr.MAAMRI Moussa/ université de Bejaia. Dr.TIAB Fayçal/ université de Bejaia.
12:30	الشراكة بين القطاع العام والخاص رهان تنمية قطاع الفلاحة في الجزائر- دراسة حالة المزارع النموذجية في إطار الشراكة بين القطاع الخاص والعمومي (34%-66%)	د/ فرحول ميلود / جامعة خميس مليانة د/ صادفي جمال /جامعة خميس مليانة د/ قبلي نبيل / جامعة خميس مليانة
12:40	تجربة ماليزيا في مجال الشراكة بين القطاع العام والخاص في الاقتصاد	د/ صبرينة بهاز / جامعة المسيلة أ.د/ عيسى بدروني /جامعة المسيلة
12:50	مفهوم الشراكة بين القطاعين العام و الخاص من منظور تنمية مستدامة	أ.د/ ناصري نفيسة / جامعة بشار ط.د/ درقاوي نصر الدين / جامعة بشار
13:00	دور الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في تنمية مشاريع البنية التحتية	د/ تومي أمينة/ جامعة تيسمسيلت د/ موسي اسية / المركز الجامعي نور البشير البيض د/ معزوز فتح الله / جامعة تيسمسيلت
13:10	الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع الموارد المائية في الجزائر	ط.د/ بلاسكة زكرياء/ المركز الجامعي بميلة د/ قرفي عمار / المركز الجامعي بميلة
13:20	تجربة الجزائر في تطبيق شراكة بين القطاع العام والخاص وأهم المزايا المستخلصة من التجارب الدولية	د/ زلاطو نعيمة / جامعة تيسمسيلت د/ خالدي نعيمة / جامعة تيسمسيلت
13:30	تجربة ألمانيا في الشراكة للعلاقة بين القطاع العام والخاص	د/ حجاب عبد الله / جامعة المسيلة
13:40		أ.د/ بلقلة براهيم / جامعة الشلف

	عرض تجارب دولية في مجال الشراكة العمومية الخاصة في البنية التحتية	أ.د/ قسول أمين / جامعة الشلف د/ بوخاري بولرباح / جامعة الشلف
13:50	استراتيجية الشراكة بين القطاعين العام والخاص كآلية لتنفيذ مخططات التنمية الاقتصادية -دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة السعودية-	د/ زيان موسى مسعود/ جامعة تيسمسيلت د/ قيداون أبوبكر الصديق/ جامعة تيسمسيلت
14:00	الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دفع عجلة التنمية المستدامة	د/ دباش محمد/ جامعة تيسمسيلت أ.د/ ضويفي حمزة/ جامعة تيسمسيلت
14:10	مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية: الواقع التحديات، الآفاق	د/ ساسي محمد الأمين/ جامعة معسكر د/ فيغران رشيد / جامعة معسكر د/ بومرحب لخضر/ جامعة تيسمسيلت
14:20	مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق نظام الـ BOT	أ.د/ طهراوي دومة علي/ جامعة غيلزان د/ شاقور جلطية فايزة/ جامعة غيلزان
14:30	تمويل التنمية الاقتصادية عن طريق الشراكة بين القطاعين العام والخاص	أ.د، بونويرة موسى/ جامعة تيسمسيلت د/ جلولي سهام / جامعة مستغانم
14:40	واقع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع السياحة بالجزائر	ط.د/ قوفي محمد/ جامعة تيسمسيلت د/ لعقاب الجيلالي/ جامعة تيسمسيلت
14:50	تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين القطاع العام والقطاع الخاص	د/ خثير هواري / جامعة تيسمسيلت د/ ولاد ابراهيم ليلى/ جامعة غرداية
15:00	دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة	د/ كيحل عبد الباقي/ جامعة الجلفة د/ غربي ياسين/ جامعة الجلفة
المناقشة العامة للجلسة الثانية		

الجلسة الثالثة

رابط الجلسة الثالثة: meet.google.com/bwb-yoyv-biv

رئيس الجلسة: د./ معزوز فتح الله

مقرر الجلسة: أ. بن غالية فؤاد

الزمن	عنوان المداخلة	المتدخل
11:00	الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع الإشارة لتجربة الإمارات العربية المتحدة	د/ حميدي نعيمة / المركز الجامعي تيبازة د/ حليمي ليلى / علي لونيسي-البليدة 2
11:10	أثر الشراكة بين القطاع العام والخاص في زيادة التنمية الاقتصادية	أ.د/ الياس يحياوي/ جامعة المدية أ.د/ جبارة مراد/ جامعة المدية أ.د / عيجولي خالد/ جامعة الجلفة
11:20	الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إنشاء مشاريع البنى التحتية -دولة تركيا نموذجا-	د/ سعودي صالح الدين/ جامعة المسيلة ط.د/ زيدان بلال/ جامعة المسيلة
11:30	الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في دعم البنية التحتية "التجربة التركية نموذجا مع الإشارة لحالة الجزائر"	د/ ميموني بلقاسم / جامعة أدرار د/ عثماني زين العابدين/ جامعة أدرار
11:40	الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر: عرض بعض الشراكات المحلية والاجنبية	ط.د/ بونيف نجاة/ جامعة سطيف 1 ط.د/ العايب طارق/ جامعة غليزان
11:50	أسباب وأشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص	د/ سهلي رقية/ جامعة تيسمسيلت د/ زرقون فيصل/ جامعة تيسمسيلت
12:00	أثر شراكة القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة	د/ راوي بن اعمر/ جامعة تيسمسيلت ط.د/ زيري رضوان / جامعة غرداية

12:10	الشراكة بين القطاع العام و الخاص و دورها في تحقيق التنمية المستدامة	د/ زناخي فوزية/ جامعة تيسمسيلت
12:20	الشراكة بين القطاع العام والخاص في دعم الخدمات العمومية في جمهورية الصين الشعبية	أ.د/ عبد السلام عبد اللاوي / جامعة خميس مليانة د/ أمال بوبكر / جامعة خميس مليانة
12:30	تجارب دولية حول الشراكة بين القطاع العام والخاص -دراسة حالة -	د/ قديري عبد المالك / جامعة بسكرة د/ أمزال فريدة / جامعة بسكرة
12:40	واقع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر	د/ زلاقي حنان / جامعة المسيلة د/ فطيمة مشتر / جامعة المسيلة
12:50	الدور التنموي للشراكة بين القطاعين العام والخاص على المستوى المحلي	أ.د/ مصطفاوي الطيب / جامعة المسيلة أ.د/ قرواط يونس / جامعة المسيلة أ.د/ زغبة طلال / جامعة المسيلة
13:00	مكانة عقود الشراكة في انجاز مشاريع البنى التحتية في الجزائر في ظل قانون الصفقات العمومية	د/ عزازن حفيظة/ جامعة تيسمسيلت د/ زعرور سمير/ جامعة جيجل د/ داي سارة/ جامعة باتنة 1
13:10	أهمية الاستثمار في النفايات العضوية داخل المفرغات العمومية في تحقيق التنمية المستدامة	د/ نوح فروجي / جامعة باتنة 1 ط. د/ بلال فطمة الزهراء / جامعة تيسمسيلت د/ الوافي أسيا / جامعة باتنة 1
13:20	تحديات و افاق الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في الاقتصاديات الريعية دراسة حالة (قطاع النقل و البنية التحتية في الجزائر – مشروع تطوير النقل السككي -)	ط.د/ بن عيسى سارة / جامعة المدية أ.د/ جايدر حسان / جامعة المدية
13:30	تمويل مشروعات الشراكة بين القطاع العام والخاص _عرض تجارب دولية	د/ حنصال ابتسام / جامعة تيسمسيلت د/ زرادنة محمد / جامعة تيسمسيلت د/ عبد الحميد فضيلة / جامعة تيسمسيلت
13:40	الشراكة بين القطاعين العام والخاص من منظور التنمية المحلية المستدامة (دراسة مقارنة)	أ.د/ سعيدي توفيق/ جامعة تيارت د/ العرباوي نصيرة/ جامعة تيارت

13:50	الشراكة بين القطاعين العام والخاص- التجربة المصرية-	د/ صيفور فضيلة/ / جامعة المسيلة د/ مهوبي فطيمة / جامعة المسيلة
14:00	دراسة تجارب دولية في تطوير البنية التحتية من خلال الشراكات بين القطاع العام والخاص	د/ بن صالح عبد الله / جامعة تيسمسيلت ط.د/ رندي يمينة/ جامعة تيسمسيلت
14:10	أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر	د/ شنة جمال / جامعة تيسمسيلت د/ ميمون محمد / جامعة تيسمسيلت د/ شاغي أحمد / جامعة تيسمسيلت
14:20	الشراكة بين القطاع العام والخاص: تحليل واقعي واستشراف مستقبلي	د/ ضبيان كريمة / جامعة تيسمسيلت د/ بوشريط نهاد / جامعة تيسمسيلت د/ مختاري فتيحة / المركز الجامعي البيض
14:30	تجارب دولية حول الشراكة بين القطاع العام والخاص -دراسة حالة –	د/ قديري عبد المالك/ جامعة الوادي د/ أمزال فريدة/ جامعة باتنة
14:40	مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص – النظرة الاقتصادية والقانونية -	د/ طرايش معمر/ جامعة تامنغست أ. د/ قريب مبارك/ جامعة تامنغست
14:50	مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص من منظور التنمية المحلية	د/ عادل مجدي سالم/ جامعة تيسمسيلت ط.د/ طواهري عبد الله/ جامعة الشلف
15:00	الدور التنموي لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	د/ بن عوالي حنان/ جامعة الشلف د/ حايد حميد/ جامعة تيسمسيلت
15:10	أهمية الأدوات المالية الإسلامية في تمويل مشروعات البنية التحية وفق نظام الـ BOT	أ.د/ محمدي معمر/ جامعة الشلف أ.د/ فلاق صليحة / جامعة الشلف
المناقشة العامة للجلسة الثانية		

الجلسة الرابعة

رابط الجلسة الرابعة: https://meet.google.com/urp-teaf-qac?hs=151

رئيس الجلسة: د./ بلحسين فاطمة الزهراء **مقرر الجلسة: أ.د/ بلعابد فايزة**

الزمن	عنوان المداخلة	المتدخل
11:00	تفويض المرفق العام كأسلوب للشراكة بين القطاعين العام و الخاص في القانون الجزائري	د/ بن عميروش ريمة / جامعة جيجل د/ كامل فؤاد / جامعة جيجل
11:10	الشراكات بين القطاعين العام والخاص في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي:الواقع والتحديات	د/ بوخابية سليم / جامعة معسكر د/ محمدي عمر/ جامعة معسكر
11:20	الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية - دراسة حالة مصر	أ.د/ سوداني نادية/ جامعة تيسمسيلت د/ سعدي عائشة/ جامعة تيسمسيلت
11:30	دراسة الشراكة بين سوناطراك وBP البريطانية، الشراكة بين سوناطراك وTotal الفرنسية	د/ سايب فضيل / جامعة العفرون بالبليدة ط. د/ العقون بسباسة / المركز الجامعي تيبازة
11:40	Le Partenariat Public-Privé (PPP) dans les énergies renouvelables ; un enjeux stratégique pour l'Algérie	د/ عثمانية حنان / جامعة بومرداس د/ شيخي خديجة / جامعة بومرداس
11:50	Indicators of Public-Private Partnership - Case Study of Algeria-	د/ العوفي حكيمة / جامعة معسكر د/ بن ونيسة ليلى / جامعة معسكر د/ تسابت عبد الرحمان / جامعة معسكر
12:00	التوجهات الحديثة في البيئة القانونية للمؤسسة المالية في القطاع العام والخاص- الصيرفة والتأمين	أ. د/ حمول طارق / جامعة بشار ط. د/ خلايفية عزيز/ المركز الجامعي تيبازة د/ أيت قاسي عزو رضوان / المركز الجامعي تيبازة

12:10	ضرورة اشراك القطاع الخاص وتفعيل دوره في التمويلات السكنية في الجزائر	د/ محمد زواري فرحات/ جامعة الوادي د/ لزهر صالحي/ جامعة الزيتونة تونس
12:20	دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل مشروعات البنية التحتية وفق نظام البوت	د/ سحوان علي/ جامعة الجزائر3 أ.د/ صلاح محمد/ جامعة تيسمسيلت ط.د/ قرومي عبد القادر/جامعة تيسمسيلت
12:30	الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع الطاقة – تجارب دولية مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية	ط. د/ رضا غزالي / جامعة تيارت ط. د/ مولاي صليحة / جامعة تيارت
12:40	مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص من منظور التنمية المحلية	ط.د/ برادعية حميد/ جامعة خميس مليانة ط.د/ حمادوش حميد/ جامعة خميس مليانة
12:50	التحالفات الاستراتيجية، ديناميكيات التنافس والنظريات المفسرة - تأصيل نظري	د/ سنوسي أسامة / المركز الجامعي ميلة د/ محبوب فاطمة / المركز الجامعي ميلة
13:00	الشراكات بين القطاعين العام والخاص في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي:الواقع والتحديات	د/ بوخابية سليم / جامعة معسكر د/ محمدي عمر/ جامعة معسكر
13:10	الشراكة العمومية الخاصة كخيار استراتيجي للجزائر بين واقع تسيير الجماعات المحلية وآفاق استدامة الاقتصاد الوطني	د/ منال بن شناف / جامعة سطيف02 د/ لخضر نويوة / جامعة سطيف02
13:20	الحوكمة كآلية لتعزيز فعالية الشراكة بين القطاع العام والخاص	ط.د/ عزوز موسى / جامعة البليدة 2 د. مطاي الحاج/ جامعة خميس مليانة أ.د/ مطاي عبد القادر/ جامعة الشلف
13:30	الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إدارة هياكل المياه الحضرية -عرض تجارب دولية-	أ.د/ بن مريم محمد/ جامعة الشلف أ.د/ بكيحل عبد القادر/ جامعة الشلف
13:40	الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الولايات المتحدة: نموذج لتطوير البنية التحتية وتعزيز التنمية المستدامة	د/ صابر نصر الدين عبد السلام / جامعة بومرداس
13:50	دور إستراتيجية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر	د/ قطوش عبد الحميد جامعة المسيلة أ.د/ غربي حمزة جامعة المسيلة

14:00	تحديات تطبيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص - دراسة مقارنة	د/ مركان محمد البشير / جامعة تيسمسيلت د/ الحاج أحمد فوزي / جامعة الوادي
14:10	أثر الشراكة بين القطاع العام والخاص في زيادة التنمية في دولة الإمارات	ط.د/ يعقوبي رضوان/ جامعة خميس مليانة د/ يعقوبي خالد / المركز الجامعي تندوف
14:20	الشراكة بين القطاعين العام والخاص – بريطانيا والامارات العربية المتحدة نموذجا -	د/ بلحاج بن زيان جميلة / جامعة تيسمسيلت د/ شاني محمد عبد الوهاب / جامعة الجلفة د/ زيان الحاج / جامعة الجلفة
14:30	دور الشراكة بين القطاع العام والخاص في تمويل مشاريع التنمية المحلية	د/ باريك موراد / جامعة تيسمسيلت د/ زهرة مصطفى / جامعة تيسمسيلت أ.د/ زوبير محمد / جامعة تيسمسيلت
14:40	واقع الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر: دراسة تحليلية	د/ بن ذهيبة محمد / جامعة تيسمسيلت د/ سريدي أحمد / جامعة تيسمسيلت د/ لوجاني عبد الوهاب/ جامعة تيسمسيلت
14:50	الشراكة بين القطاعين العام والخاص كآلية لتمويل الاستثمارات السياحية - دراسة نماذج دولية-	د/ زيان بروجة علي / جامعة تيسمسيلت د/ قريشان فؤاد / جامعة الشلف ط.د/ زيان بروجة فاطمة زهرة/ جامعة تلمسان
15:00	الشراكة بين القطاعين العام و الخاص ودورها في تحسين بيئه اعمال القطاع الخاص . دراسه حاله الجزائر.	أ.د/ محمودي أحمد / جامعة تيسمسيلت د/ عوان علي طالب / جامعة تيسمسيلت د/ الورعادي الهادي / جامعة تيسمسيلت
15:10	الشراكة بين القطاعين العام والخاص من وجهة نظر البلد المستضيف -مدخل لتمويل مشروعات البنية التحتية -	أ.د/ العيداني الياس/ جامعة تيسمسيلت أ.د/ عيسى اسماعيل/ جامعة تيسمسيلت أ.د/ القينعي عبد الحق/ جامعة البليدة 2
15:20	تجارب دولية في الشراكة بين القطاعين العام والخاص	د/ دلال فيصل / المركز الجامعي تيبازة.

15:30	نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية ودوره في تمويل مشروعات البنية التحتية	أ.د/ بوزكري الجيلالي/ جامعة تيسمسيلت د/ بوعمرة فتحي/ جامعة تيسمسيلت
15:40	الشراكة بين القطاعين العام والخاص دراسة تحليلية	د. معموري عزيزة حليمة/ جامعة تيسمسيلت ط.د/ رفاس فوزية/ جامعة تيسمسيلت
15:50	تحقيق التنمية المستدامة من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص	ط.د / بوعضمة عودة/ جامعة تيسمسيلت د/ العربي مليكة / جامعة عين تموشنت د/ لطيسة عبد الحليم/ جامعة بسكرة
16:00	الدور التنموي للشراكة العمومية الخاصة – تجارب دولية رائدة -	د/ رملاوي عبد القادر/ جامعة تيسمسيلت د/ بشرول فيصل/ جامعة معسكر
16:10	القطاع الخاص كشريك أساسي للقطاع العام في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائ	د/ بشارف خيرة / جامعة الشلف د/ ناقل زينب/ جامعة تيسمسيلت
المناقشة العامة للجلسة الرابعة		

الجلسة الختامية

رابط الجلسة: https://meet.google.com/hki-ivxx-str

أ.د/ صلاح محمد

قراءة التوصيات واختتام أعمال الملتقى الوطني

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تيسمسيلت

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

بالتعاون مع مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة

الملتقى الوطني حول:

الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد الجزائري

المتطلبات والتحديات في الاقتصاديات الريعية

يوم: 2024/11/21

ورقة بحثية موسومة بعنوان:

واقع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر

الاسم واللقب: زلاقي حنان

الرتبة: أستاذ محاضر–ب – علوم اقتصادية بجامعة محمد بوضياف – المسيلة

البريد المهني: hanane.zellagui@univ-msila.dz

الاسم واللقب: مشتر فطيمة

الرتبة: أستاذ محاضر –ب – علوم اقتصادية بجامعة محمد بوضياف – المسيلة

البريد المهني:Fatima.mechter@univ-msila.dz

ملخص

يمثل البحث عن تحقيق التوازن في المجال الاقتصادي والاجتماعي الشغل الشاغل للحكومات والأنظمة الحاكمة في مختلف دول العالم. وفي هذا الإطار تعاقب النظريات لتحقيق التوازن، فمنها من يؤكد على ضرورة تكفل الدولة بجميع دواليب الاقتصاد والعامة، ومنها من يعتبر أن تدخل الدولة أحد الأسباب في الإخلال في التوازن الاقتصادي والاجتماعي. تعتبر الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص استراتيجية هامة باعتبارها أحد السياسات التي يمكنها تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي والمالي للدول، مما جعلها تحظى بالاهتمام الكبير من قبل حكومات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء في مختلف أنحاء العالم. وقد شملت مشاريع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص التي ازدهرت في تسعينات القرن الماضي عديد من المجلات التي كانت سابقا حكرا على الدولة كمشاريع البنية التحتية الأساسية والاتصالات والسياحة والنقل والبحث العلمي.

ABSTRACT

The search for a balance in the economic and social field represents the preoccupation of governments and ruling regimes in various countries of the world. In this context, the succession of theories to achieve balance ،some of them stress the need for the state to take care of all economic and public wheels, and some of them consider state intervention as one of the reasons for the disruption of the economic and social balance.

The partnership between the public sector and the private sector is an important strategy as one of the policies that can achieve economic, social and financial balance for countries, which made it receive great attention from the governments of developed and developing countries alike in various parts of the world. The public-private partnership projects that flourished in the 1990s included many areas that were previously the preserve of the state, such as basic infrastructure projects ،communications, tourism, transportation and scientific research. In this article, some experiences related to accomplishing major projects within the framework of partnership in some developed and developing countries .

مقدمة:

لقد لقي موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص باهتمام كبير من قبل الحكومات والمراكز البحثية في مختلف أنحاء العالم، حيث تعد عقود الشراكة من اهم الأساليب التي تلجا اليها الإدارة أو الدول في تنفيذ المشاريع التنموية والخدمية وخاصة الدول النامية والتي تعاني من المديونية والعجز في موازنتها من جهة، ومن جهة أخرى التزايد في عدد السكان وتزايد نمو الطلب على خدماتها، ونتيجة لذلك ولعوامل أخرى أهمها عدم استيفاء الاحتياجات التمويلية لهذه المشاريع، خاصة في الدول النامية، أدى بها الى ضرورة إقامة شراكات مع وحدات من القطاع الخاص وذلك بعد أن تبين أن تحقيق عمليتي التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا تحدث إلا من خلال تكاتف الجهود بين القطاعين العام والخاص، من خلال حشد كافة الإمكانيات المادية والبشرية للقطاعين العام والخاص حيث يعرف هذا النوع من العقود بانه اتفاق بين الإدارة والمتمثلة في القطاع العام وشركات القطاع الخاص من اجل المشاركة في إنشاء أو تنفيذ أو إدارة المشاريع الخدمية ومشاريع البنى التحتية، ويمتاز هذا النوع من العقود بصفته الهجين كونه من العقود الخاصة.

من خلال ما تقدم يمكننا صياغة إشكالية بحثنا في التساؤل التالي:

ما هو واقع تطبيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر، والسبيل إلى تفعيل أمثل لها؟

أهمية الدراسة :

الوقوف على مختلف الأسباب التي أدت بالجزائر إلى اختيار استراتيجية الشراكة بين القطاع العام والخاص كآلية للدفع بالقطاع الخاص للمساهمة في الاقتصاد الوطني، عرض تطبيقاتها بالجزائر ومقترحات تحسين فعالية هذا الاسلوب الاستثماري والتسييري في نفس الوقت.

هيكل الدراسة:

المحور الأول يتمثل في مفاهيم عامة حول القطاعين العامة والخاصة.

المحور الثاني حول واقع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر.

المحور الأول: مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص

ظهرت الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إطار موجة إصلاح الإدارات العامة خلال التسعينات في العديد في دول أوربا والتي عرفت ب " التسيير العمومي الجديد" (New public management)، بنيت هذه الإصلاحات أساس زيادة فعالية وفاعلية منظمات القطاع العام، فكانت الشراكة أحد الآليات التي اعتمدت في إطارها.

1-تعريف الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

قدمت عدة تعاريف للشراكة بين القطاع العام والخاص من بينهما[1]

-تعريف Franz: هي تعاون هادف بين كيانات عامة وخاصة من اجل الوصول على الفوائد المتبادلة المطلوبة، استنادا إلى إطار مرجعي مشترك، وبانها مفهوم تنموي بعيد المدى يحتاج لتحقيق التعاون فيه تجاوز المصالح المتداخلة والمتضاربة أحيانا بين الأطراف المعنية.

- **تعرف اللجنة البريطانية** للشراكة بين القطاعين العام والخاص هي علاقة مشاركة بالمخاطرة بين القطاعين العام والخاص بناء على طموح مشترك من أجل تحقيق هدف مأمول للسياسة العامة للبلد".

-تعريف Harding: " الفعل المبني على إرادة أعضاء القطاعين العام والخاص المحتمل أن يساهم في تحسين الاقتصاد وجودة الحياة.

- **تعريف Mc quaid:** هي جزء من التنمية الإقليمية الشاملة لمنطقة ما ".

تعدد التعاريف يعود إلى تركيز كل باحث على جانب معين، وبشكل عام يمكن تعرفها بأنها مختلف أشكال التفاعل والتعاون بين القطاعين العام والخاص والتي تتم بدمج موارد هما المادية والبشرة لتحقيق أهداف معينة تصب في إطار السياسة العامة للدولة.

وتختلف الشراكة عن الخوصصة، فالخوصصة تعني عدم مساهمة الدولة في تحديد إنتاج المؤسسة المُخَوْصصة، بالتالي تبحث المؤسسة عن تعظيم أرباحها دون أي قيود على عكس الشراكة حيث تحدد فيها الدولة مع الشرك الخاص كمية وجودة الخدمة وكذا الأسعار، بذلك يسعى الشربك الخاص إلى تعظيم أرباحه بناء على العقد المبرم من حيث الكم والجودة والأسعار [2] .

الجدول (01): يوضح الفروقات الجوهرية بين الشراكة بين القطاعين العام والخاص والخصخصة في مجال البنية التحتية

اوجه المقارنة	الشراكة بين القطاعين العام والخاص	الخصخصة
إنشاء المشروع	عادة ما يتم إنشاء مشروعات البنية التحتية من قبل القطاع العام ليتم تشغيلها وصيانتها من قبل القطاع الخاص كما في أسلوب الخدمة والإدارة والتأجير، أما في بعض الأساليب مثل BOT فإن القطاع الخاص هو الذي يقوم بإنشاء المشروع	عادة ما يتم إنشاء مشروعات البنية التحتية من قبل الدولة ثم يتم خصخصتها عن طريق للبيع للقطاع الخاص
ملكية أصول المشروع	حسب أسلوب الشراكة، فمنها ما تنتقل ملكيته للقطاع الخاص ثم تنتقل للقطاع العام مع نهاية مدة العقد، ومنها ما يبقى ملكا للقطاع العام	تنتقل للقطاع الخاص
التنظيم	مشروعات البنية التحتية وفقا للشراكة بين القطاعين العام والخاص تخضع شروط التعاقد بين القطاعين في بداية المشروع	مشروعات البنية التحتية التي بوضع للخصخصة بوضع للقواعد التنظيمية وللإجراءات المصاحبة للخصخصة من قبل الدولة
قديم خدمات البنية التحتية	القطاع العام مسئول أساسي عن تقديم خدمات البنية التحتية للقطاع للمجتمع	القطاع الخاص مسئول أساسي عن تقديم خدمات البنية التحتية للقطاع للمجتمع

المصدر: محمد صلاح، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2016، ص ص 47-48.

2-أنواع الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

يمكن تصنيف أنواع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق العقود المبرمة كما يلي[3]

2-1-عقود الخدمة: تقدم المؤسسات الخاصة خدمات، بناء على عقود مع الجهة العمومية وتكون هذه العقود لمدة قصيرة كجمع القمامة، تنظيف الشوارع، بستنة الحدائق العامة، وأبرز أشكال هذه الشراكة هو

أن تضع المؤسسة الخاصة موارد مادية وبشرية تحت تصرف الجهة العمومية المتعاقدة بحكم الخبرة في مجال النشاط المتعاقد عليه والذي هو من اختصاص السلطات العمومية وذلك بمقابل مالي [4] .

2-2-عقود الإدارة: يكون المتعاقد من القطاع الخاص مسؤولا عن إدارة الخدمة التي يقوم بتزويدها إلى القطاع العام، ولكن لا يكون مسؤولا عن الجوانب التمويلية المتعلقة بالعمليات أو الصيانة أو الاستثمار في التسهيلات اللازمة لتوصيل الخدمة، ويحصل المتعامل الخاص على مقابل مرتبط بكفاءة الإدارة، وتتراوح مدة العقد ما بين ثلاث إلى خمس سنوات، كإدارة مؤسسات عمومية (توزيع المياه، الطاقة...).

2-3-عقود الإيجار: يستأجر المتعاقد الخاص أصول المرفق ويكون مسؤولا عن تكاليف تشغيل وإصلاح وصيانة هذه التجهيزات، كما يمكن أن يكون مسؤولا عن جمع العوائد من المستفيدين من الخدمة وتحمل المخاطرة الناجمة عن ذلك، ولكنه لا يكون مسؤولا عن أية استثمارات إضافية قد تلزم لإحلال هذه التجهيزات بأخرى جديدة في حالة اهتلاكها أو عدم صلاحيتها وتتراوح مدة العقد ما بين 8 و15 سنة.

2-4-عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T)

وإصلاحها، وعند انتهاء مدة العقد يقوم بتحويل ملكيتها إلى القطاع العام. وبموجب العقد يتم الإتفاق على كيفية تحصيل المتعامل الخاص للعوائد من المستفيدين من الخدمة مقابل استثماراته طيلة مدة العقد التي تكون عادة لمدة طويلة. ويمكن تصنيفها وفق حجم العلاقة بين الطرفين وسلطة اتخاذ القرار يمكن تصنيفها إلى: [5]

2-5-شراكة استشارية (Partenariat Consultatif): وهو مستوى الشراكة الأقل درجة وفيه تطلب الهيئة العمومية كالبلدية مثلا (تطلب المشورة ونصائح توجيهات تقييم....) في مجال ما من أشخاص أو مؤسسات، بحكم الخبرة في المجال فتحصل بذلك على معلومات وأفكار لتحسين جودة الخدمات المقدمة. في هذا المستوى من الشراكة تكون سلطة اتخاذ القرار بيد الهيئة العمومية بذلك فإن المؤسسات الخاصة هنا لا تتدخل في اتخاذ القرار إلا عن طريق التأثير والإقناع فقط وليس لها الحق في فرض آراء معينة.

2-6-شراكة مساهمة (de contributionPartenariat) : هو التزام الشريك بتقديم دعم غالبا ما يكون ماليا في نشاط لا يتطلب تدخل الشريك بشكل مباشر على مستوى التنفيذ (كحدث ما مثلا) بالتالي لا يلعب الشريك دورا مباشرا في اتخاذ القرار.

2-7-**شراكة عملياتية (شراكة وظيفية) (opérationnel Partenariat)** يتميز هذا الشكل من الشراكة بتقاسم العمل أكثر من تقاسم سلطة اتخاذ القرار ويتطلب أحيانا تجميع موارد الشركاء، فيتم تنسيق نشاطات الشركاء بتوزيع المهام وتبادل وجهات النظر وبشكل عام فإن هذا النوع من الشراكة يقوم على تقاسم التمويل والإنتاج وبدرجة أقل التخطيط.

2-8-التحالف (alliance): في هذا الشكل من الشراكة يتقاسم الطرفان سلطة اتخاذ القرار وكذا الموارد والجهود المبذولة فيكون لكل طرف نفس سلطة اتخاذ القرار، ويتم تجميع مختلف الموارد من معلومات، موارد مالية، موارد بشرية لتحقيق الأهداف المطلوبة.

بذلك فإن تحديد أشكال الشراكة بين القطاع العام والخاص تختلف باختلاف وجهات النظر، وبشكل عام فإن الشراكة تساعد على اجتياز العديد من العقبات بالنسبة للطرفين وتحقق بذلك جملة من الأهداف.

الجدول (02): يمثل تطبيقات الشراكة بين القطاعين في الواقع العملي، فشملت عدة مجالات يمكن حصرها كالآتي:

النقل	خدمات الشبكات	عقار عمومي	
الجوي – مطارات – نقل –أنظمة أخرى	**الطاقة** – إنتاج – توزيع	**إدارات** – فنادق المدينة – وزارات – بنايات عمومية أخرى	**تعليم** – مدارس – جامعات – حدائق الأطفال
البري –طرقات، جسور، أنفاق ، محطات خدمات–نقل – أنظمة أخرى – أنظمة أخرى	**المياه** – إنتاج – معالجة – توزيع	**صحة** – مستشفيات – دور عجزة – مصحات	**أمن** – مراكز شرطة – سجون – دفاع
السكك الحديدية – خطوط سكك حديدية، محطات – أنظمة اخرى	**النفايات** – متاحف – مسارح	**ثقافة** – متاحف – مسارح	**دفاع** – ثكنات – مراكز تكوين – إدارات
البحري – شبكات، موانى، محطات – أنظمة أخرى	**الاتصالات السلكية واللاسلكية** – شبكات الهاتف الثابت – النقال	**رياضة وترفيه** – ملاعب رياضية – مسابح	**أخرى** – مناطق ترفيه

Source : Elisabeth Campagnac et Autre, Evaluer les partenariats public-privé en europe, Parix : Presses de l'école nationale des ponts et chaussées,2009, p52

3-أهمية عقود الشراكة وطبيعتها القانونية:

تهدف رؤية البنك الدولي للشراكة بين القطاعين إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في الدول النامية، حيث يبرز دور الدولة في اتخاذ القرار ورسم السياسات، أما دور القطاع الخاص فيبرز في تنفيذ المشاريع والمشاركة في أدائها بناء على فكرة عدم كفاءة تنفيذ خطط التنمية [6].

وبالإمكان اجمال أهمية الشراكة كالاتي:

3-1-تخفيض التكلفة: القطاع الخاص لديه القدرة على تقديم الخدمات بتكلفة منخفضة ودرجة عالية من الجودة إذ أن لديه الدوافع لتخفيض التكلفة وهي الدوافع التي تفرضها المنافسة مع الشركات الأخرى في حين لا يتوافر ذلك لشركات القطاع العام.

ويسمح تخفيض التكلفة بتخفيف العبء المالي على الموازنة العامة ومن ثم تقليل المديونية العامة، وهو ما يسمح بصورة أخرى يتم تخصيصها في الموازنة، وتتوافر مجموعة من العوامل تساعد القطاع الخاص على تخفيض النفقة لا توجد لدى المؤسسات العامة منها المنافسة ووجود نظام للحوافز. [7]

كما أن التزام القطاع الخاص بتوفير الخدمة أو القيام بالتجهيزات في المواقيت الزمنية المحددة في العقود والا تعرض لغرامات تأخير يعني أنه سوف يسعى دائما للالتزام بالوقت على عكس القطاع الحكومي الذي يبرر التأخير ولا يتم عقابه.

كما يحقق ذلك إنجاز الاعمال في وقتها نتيجة التزام الحكومة تجاه القطاع الخاص وذلك لإدراكها أن للقطاع الخاص الحق في المطالبة بالخسائر في حالة عدم التزام الحكومة بالعقود المبرمة في حين لا يحدث ذلك في ظل قيام القطاع العام بالتنفيذ[8].

3-2-ضمان جودة الخدمة: أحد المبررات الأساسية لعمليات التعاقد مع القطاع الخاص لتقديم الخدمة العامة حيث أن القطاع الخاص ونتيجة المنافسة غالبا ما يقوم بتطوير قد ارته وادخال تحسينات مستمرة على الخدمات المقدمة وهو ما يسمح بتقديم الخدمة وفقا لرغبات المستهلكين.

وتؤدي المنافسة بين الشركات المتقدمة للمشاركة قبل البدء في التنفيذ الى قيام تلك الشركات بإبراز قدراتها على انها الاقدر والاحق بالدخول في عملية التعاقد وتوفير السلعة او الخدمة بالجودة المطلوبة[9].

ونظرا لهذه الأهمية يجب علينا تحديد الطبيعة القانونية لعقود الشراكة ففي مستهل الحديث لا بد من الإشارة إلى أن تحديد الطبيعة القانونية لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص قد حظي بأهمية جد كبيرة وبالغة لما لها من أهمية خصوصا في الدول التي تأخذ بنظام القضاء المزدوج كفرنسا، وعلى خلاف ذلك الدول التي تأخذ بنظام القضاء الموحد كبريطانيا.

4-مبررات الشراكة بين القطاع العام والخاص:

تعتبر شراكة القطاعين العام والخاص آلية تساعد على زيادة استثمارات القطاع الخاص في كافة مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي من اجل الوفاء باحتياجات المجتمع من السلع والخدمات بأساليب مستحدثة. ويمكن حصر مبررات اللجوء إلى أسلوب الشراكة بالنقاط التالية[10]

- عدم قدرة الحكومات على تحقيق التنمية المستدامة بمفردها.

- محدودية الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية لدى القطاع العام بسبب تعدد المجالات والمشاريع التي يتطلب تنفيذها وتعمل الشراكة على تخفيف حدة المنافسة بين هذه المجالات من خلال تبادل الالتزامات بين الشركاء.

- عجز الدول عن تحمل أعباء الإنفاق الاستثماري في البنى التحتية، وتقلص موارد التمويل المخصص لبرامج التنمية الاجتماعية، ومطالبة المواطنين بتحسين الخدمات المقدمة من المؤسسات الحكومية.

5-فوائد الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

يمكن حصر فوائد الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالنقاط التالية[11]

- **توزيع المخاطر:** من أهم مبادئ الشراكة هو توزيع المخاطر إلى الطرف الأقدر على إدارتها بأقل تكلفة.

- تجنب انتظار توفر الأموال تسمح الشراكة المضي بتنفيذ المشاريع حتى في حال عدم توفر رأس المال في موازنة الخزينة، مما يحول دون تأخير الاستثمارات ذات حاجة ماسة.

- **رصد لكل من النفقات الرأسمالية والنفقات التشغيلية مقدما في الموازنة:** إن تحويل مسؤولية التصميم إلى القطاع الخاص عبر عقد الشراكة الذي يبين كافة التكاليف على مدى مدة العقد من شأنه أن يساعد القطاع العام على وضع موازنة سنوية أدق.

- **تعزيز الشفافية:** الشفافية هي تبادل المعلومات مع جميع أصحاب العلاقة. ويتم ضمان الشفافية عبر إتباع إجراءات تنافسية لاستدراج العروض واختيار الفائز النهائي بعقد الشراكة حسب أفضل الممارسات الدولية. كما أن وضع معلومات المشروع ف الجهات المهتمة يحد من الممارسات الفاسدة.

بتصرف وهناك فوائد أخرى تتمثل في[12]

- تقليص الإنفاق الحكومي وتخفيف الضغط على مستوى الميزانية العامة للدولة والتقليص من عجزها.

- توفير رأس مال القطاع المحاص وما يمتلكه من المعرفة والخبرة في إدارة المشاريع التي يعتبر عنصر الوقت حاسما فيها وتقليل المدد الزمنية اللازمة لتنفيذها وبالتالي تحسين موقف الإدارة العامة.

- الاستفادة من الكفاءات التي لدى القطاع الخاص وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين.

– إدخال الابتكار على تصميم المشاريع وتطوير طرق انجازها وتشغيلها وصيانتها. استقطاب الاستثمارات المالية الخاصة الضخمة على المستوى الدولي لإنجاز مشاريع كبرى في مجال البنية التحتية والخدمات العامة والمرافق العمومية التي تعجز السلطات العمومية على انجازها دون شراكة مع القطاع الخاص.

– خلق فرص عمل في وقت وجيز يصعب توفيرها دون اللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

بالرغم من كل المزايا التي تحظى بها الشراكة والنتائج المرضية التي يحصل عليها أطراف الشراكة في الكثير من عقود الشراكة المبرمة، إلا أن الأمر لا يخلو من بعض المخاطر التي تلازم عملية الشراكة بين القطاعين العام والخاص وسيتم توضيح ذلك في الجدول رقم (03):

الجدول (03): المخاطر المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص

انواع المخاطر	مثال
المخاطر الخارجية المرتبطة بالشراكات بيف القطاعين العام والخاص	
المخاطر الاجتماعية والاقتصادية	المنافسة: يتم تقديم الخدمة في مكاف آخر أو وجود خدمة بديلة يتم تقديمها على سبيل المثال على أساس خاص. التغيير في الطلب عمى الخدمة: حدث غير متوقع يغير الطلب، إما يحدث زيادة أو انخفاض في الطلب عليه. تغيير في سلوكيات الأفراد الذين لديهم ذراية عن معلومات والمطلعين عن خدمات ذي جودة وامكانية الولوج إلى هذه الخدمات
المخاطرة مالية	مخاطر تغيرات في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو وجود تضخم قد تؤثر سلًبا على نتائج المشروع
المخاطر التكنولوجية	التقادم: تتطور التقنيات بسرعة مما يجعل التكنولوجيا المختارة عفا أو قدم عليها الزمن
المخاطر السياسية	يجب أن يوضح كل من القطاعين العام والخاص سياسته بوضوح والتي يمكن مراجعتها لاحقًا والتي ينطوي عليها رهانات هامة مرتبطة بالمخاطر. القوانين أو التنظيم الساري المفعول الجديد أو المعدل والذي قد تؤثر على مشروع الشراكة أو محيط المشروع (جوانب المشروع) بالنظر إلى متطلبات القانونية أو التنظيمية الجديدة. مثلا قد ينجم عدم القدرة على تجديد التراخيص أو وجود قرارات تنظيمية قاسية أو في الحالات القصوى فصل العقد أو حتى نزع الملكية

المخاطر الداخلية المرتبطة بالشراكات بيف القطاعين العام والخاص	
مخاطر المشروع	خصوصيات مستخدمي الخدمة: مقاومة التغيير عدم المشاركة، مستوى التعليم غير المناسب، صعوبات في التواصل، ترقب غير واقعي للخدمة. التصميم والبناء والخدمة: خطر من أن يستغرق إنجاز بناء المشروع وقتًا أطول وأن تكون التكاليف أعلى مل المتوقع أو أن جودة التصميم أو البناء لن تسمح أصلا بتلبية متطلبات المشروع بمواصفات الجودة المنتظرة. تعريف هيكل المشروع: قد تكوف الأهداف غير دقيقة أو المواصفات غير محددة بدقة أو محددة بشكل غير مطابق لمواقع تغيير في إمتداد المشروع
مخاطر تنظيمية	نقص الموارد: عدم اليقين في التمويل، موارد غير كافية، نقص الخبرة في إدارة الموارد المعقدة. كفاءة فرقة المشروع: نقص في التجربة، في الاستقرار أو في مهارات الاتصال أو في التكنولوجيا
مخاطر العلاقة	شكل التعاون: عقود غير ملائمة أو غير مناسبة، اختلاف عن محتوى عقد الشراكة، الاختيار الغير مناسب للشركاء. سيرورة التعاون: ضعف التنسيق، مشكلة أو عائق في التواصل، ثقافات مختلفة، الجمود، التبعية، عدم الثقة، عدم وجود توافق في الآراء أو الانخراط الكمي في المشروع
قوة قهرية	فيما يتعلق بأطراف المعنية بالشراكة، لا يمكنهم التحكم في كل الأوضاع، فهناك أحداث قد تهرب عن السيطرة مثل الكوارث الطبيعية أو الحروب أو الاضطرابات المدنية

Budina, N., Brixi, H., & Irwin, T. (2007). Managing fiscal risks–Public private partnerships Source : .Member States. World Bank Occasi**onal Paper** in the New EU

الشكل رقم (01): مبادئ الشراكة الناجحة

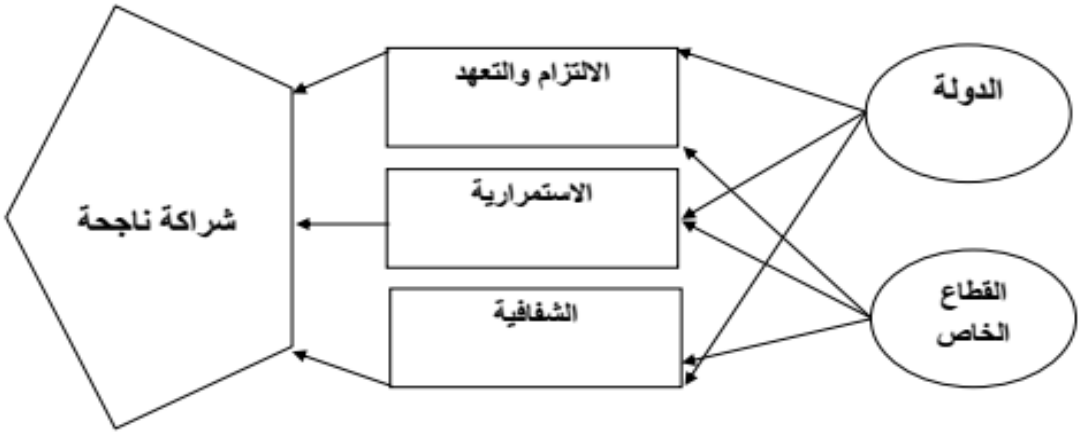

المصدر: دائرة المالية، الشراكة بين القاع العام (الحكومة) والقطاع الخاص، Partnership Public Private إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية، حكومة دبي، ابريل 2010، ص9.

المحور الثاني: واقع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر

لقد قامت الجزائر بإحداث تجربة حول اســـتراتيجية الشـــراكة بين القطاع العام والخاص منذ بداية التســـعينات حين اختارت اللجوء إلى اقتصـــاد الســـوق وفتح فرص جديدة أمام القطاع الخاص الذي رأته كأحسن خيار استراتيجي حيث سطرت مجموعة من الأهداف مرفقة بعدة مبررات على ضوء هذا الخيار.

1-بعض نماذج الشراكة في الجزائر

يمتلك الاقتصاد الجزائري تجربة في مجال الشراكة أو ما يعرف بعقود الشراكة ما بين القطاع العام والخاص سواء مع المقيم أو غير المقيم وقد اخترنا ثلاثة قطاعات أساسية في الاقتصاد الوطني يتمثل في قطاع إنتاج مواد البناء باعتبار أن قطاع البناء والأشغال العمومية يساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية وفي دعم النمو الاقتصادي وهي شركة لافارج المختصة في إنتاج مواد البناء (الاسمنت، والحصى والخرسانة والجبس)، والقطاع الثاني في المالية والبنوك ويتمثل في بنك البركة الجزائري. أما القطاع الثالث قطاع الخدمات وهي شركة المختلطة الجزائرية الفرنسية "سياكو" لتسيير شبكة المياه الصالحة للشرب بولاية قسنطينة.

1-1-بنك البركة الجزائري:

هو أول بنك في الجزائر برأس مال مختلط بين القطاع العام والقطاع الخاص، أنشئ في 20ماي 1991برأس مال قدره 500 مليون دج، وبدأ نشاطه في السنة نفسها سبتمبر 1991.

ويساهم فيه كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري ومجموعة البركة السعودية، ويخضع لأحكام قانون النقد والقرض رقم 10-90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 ويقوم بأداء جميع الأعمال المصرفية والتمويل والاستثمار وفقا للشريعة الإسلامية.

إن تطور مشروع الشراكة لبنك البركة الجزائر يبين مدى مساهمته في تمويل التنمية على المستوى المحلي والوطني من خلال تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية عمليات الاستغلال في مختلف القطاعات الاقتصادية البناء والأشغال العمومية والصناعة والزراعة والخدمات والبنى التحتية...الخ.

عرف البنك بعد تأسيسه سنة 1991 مرحلة التوازن المالي عام 1994 مما أدى به سنة 1999 إلى المساهمة في تأسيس شركة تأمين البركة والأمان وهذا ما يدل على دوره الريادي في القطاع المالي في الجزائر وهو الأمر الذي سمح له لاحتلال المرتبة الاولى في الترتيب البنوك ذات الرؤوس الأموال الخاصة. ثم بدا يتوسع شيئا فشيئا ابتداء من سنة 2002 حتى رفع من رأسماله إلى 2,5مليار دج في عام 2006 و10مليار في عام 2009.

وحسب التقرير السنوي لعام 2008 بلغت الحصيلة الاجمالية السنوية لبنك البركة الجزائري أكثر من 72,254مليار دج وبأرباح صافية تفوق 2,672 مليار دج، حيث عرفت تطورا عن الحصيلة المسجلة في سنتي 2007و 2006كما يلي على التوالي 56,246مليار دج و45,970مليار دج.

1-2-شركة لافارج للإسمنت:

يعد مجمع لافارج المختص في إنتاج مواد البناء (الإسمنت، الحصى، الخرسانة، الجبس)، نموذجا لعقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص. حيث هو مجمع بالشراكة مع صناعات الإسمنت الجزائر مصنع مفتاح (بالعاصمة) وكذا وحدة الجبس للبويرة بالشراكة مع شركة كوسيدار الجزائرية.

ويسير مجمع لافارج بالجزائر منذ 2002 مصنعي المسيلة وعكاز بمعسكر للإسمنت اللذين يمثلان طاقة إنتاج سنوية تقدر بـ 15 مليون طن (8 ملايين، 7 ملايين طن على الترتيب) ويوظف 2600 متعامل. وتبلغ حجم استثمارات شركة لافارج بالجزائر 24مليار دج أي ما يعادل قرابة 300مليون دولار

1-3-شركة تسيير المياه والتطهير لقسنطينة:

تمثل شركة " سياكو" للمياه والتطهير لقسنطينة التي تسهر على ضمان تسيير الخدمات العمومية لتطهير المياه وتوزيع المياه الصالحة للشرب بشكل مستمر على مستوى 12بلدية لولاية قسنطينة نموذجا للشراكة وفق عقد امتياز بين شركة المياه والتطهير لقسنطينة الجزائرية وشركة مرسيليا للمياه الفرنسية، أو ما يعرف بالتسيير بالتفويض لمدة 05خمس سنوات ابتداء من سنة 2009بمبلغ يقدر بـ 4,3مليار دج، بحيث أسندت لها مهمة تسيير واستغلال المياه وتطهيرها، وصيانة الهياكل (الخزانات ومحطات ضخ المياه والآبار) بالإضافة إلى مراقبة نوعية المياه الموزعة وجودتها وكذا تسيير خدمات الزبائن والمشاريع كالبحث عن تسربات المياه وأشغال إيصال المياه عبر شبكة التوزيع، والفوترة، والتحصيل والتكفل بطلبات الزبائن ومعالجتها.

ويهدف هذا العقد إلى تحقيق جملة من الأهداف هي:

- تحقيق تنظيم حديث وملائم في التسيير.
- ضمان توزيع المياه الصالحة للشرب بشكل مستمر 24ساعة على 24ساعة.
- التكوين وتنمية المهارات والمعارف.
- تسيير فعال للهياكل والممتلكات.
- توفير خدمات ذات جودة عالية من خلال:
- تسيير فعال للزبائن.
- نوعية وسرعة انجاز الأشغال.
- جودة ونوعية المياه الصالحة للشرب.

وتشير إحصائيات الشركة أنها تشغل 2034عاملا إلى نهاية سنة، 2014منهم نسبة 22% التأطير و44% عمال التحكم، 35% عمال التنفيذ.

الجدول رقم (04): يوضح أنواع عقود تفويض المرفق العام وفق التشريع الجزائري

الأشكال	الأساليب	هدف العقد	التمويل
عقود تفويض مرفق عام	**الامتياز**	تعهد السلطة المفوضة للمفوض له بإنجاز منشآت أو اقتناء ممتلكات ضرورية لإقامة المرفق العام واستغلاله وإما تعهد له فقط باستغلال المرفق العام	يتقاضى أتاوي من مستخدمي المرفق العام. ويمول المفوض له المشروع بنفسه
	عقد الإيجار	تعهد السلطة المفوضة للمفوض له تسيير مرفق عام وصيانته	تمول السلطة المفوضة إقامة المرفق العام. ويدفع أجر المفوض له من خلال تحصيل الأتاوي من مستعملي المرفق العام
	الوكالة المحفزة	تعهد السلطة المفوضة للمفوض له بتسيير أو بتسيير وصيانة المرفق العام	- سلطة المفوضة تمول إقامة المرفق العام - ويدفع أجر المفوض له مباشرة من السلطة المفوضة بواسطة منحة تحدد بنسبة مئوية من رقم الأعمال تضاف إليها منحة إنتاجية وحصة من الأرباح عند الاقتضاء - تحدد السلطة المفوضة بالاشتراك مع المفوض له التعريفات التي يدفعها مستعملو المرفق العام
	التسيير	تعهد السلطة المفوضة للمفوض له بتسيير أو بتسيير وصيانة المرفق العام	نفس الإجراءات مثل الوكالة المحفزة ولكن السلطة المفوضة هي التي تحدد التعريفات التي يدفعها مستعملو المرفق العام وتحتفظ بالأرباح. وفي حالة العجز فإن السلطة المفوضة تعوض ذلك للمسير الذي يتقاضى أجرا جزافيا

المصدر: مسعودي إشراق، الشراكة بين القطاعين العام والخاص: آلية حديثة لإنشاء وتسيير المرفق العام في الجزائر دراسة مقارنة، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، المجلد05، العدد01، 2022، ص ص 17- 18.

2-الإطار القانوني لمشاركة عام-خاص في الجزائر

عرفت الجزائر منذ الاستقلال تحولات اقتصادية عبر مراحل عدة، وكانت كل مرة تقوم بتعديلات واصلاحات مالية تتواءم مع التوجه العام للمرحمة، وعلى رأس تمك التحولات يأتي اصدار قوانين لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في الجزائر سواء كان المستثمر محمي أو أجنبي، وصولا إلى أسلوب الشراكة عام -خاص.

2-1-مكانة الشراكة خلال فترة 1963-1981

اهتمت الجزائر أساسا بعد الاستقلال بتكريس فكرة الاستقلال الاقتصادي في تسيير شؤونها العمومية، فكرست مبدأ أولوية الاستثمار العمومي في تمويل الاقتصاد الوطني وبذلك كانت الدولة تلعب دور المسير والمراقب في نفس الوقت عمى كل فروع الاقتصاد الوطني وتجسيد هذا الدور المزدوج للدولة من خلال تكريس جملة من المظاهر والمبادئ التالية:

2-1-1-تقميص تدخل المستثمر الأجنبي

كانت فكرة الاستقلال الاقتصادي تتعارض مع تدفق الرساميل الأجنبية لذلك خصصت مجالات ثانوية لتخدل الاستثمارات الأجنبية، حيث لا يمكن القيام باستثمارات أجنبية مباشرة في المجالات التي تعتبر ذات أهمية أو حيوية اقتصادية بالنسبة للاقتصاد الوطني، ورغم أن المشرع لم يعرف القطاعات الحيوية إلا أنو بين طرق تدخل الدولة في هذه القطاعات وذلك باستعمال أموالها وانشاء شركات وطنية.

وقد ترجمت فكرة القطاعات الحيوية في الواقع من خلال تكريس نظام الاحتكارات، الذي منح لمشركات الوطنية حصريا حق الاستثمار في هاته الانشطة، وفي المقابل لم يعطي لرأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي أي حرية المبادرة للاستثمار في هذه القطاعات وأن يستثمروا فقط في القطاعات الأخرى المحددة (الصناعة والسياحة)، إلا أن هذا الاستثمار أيضا لا يتم بكل حرية بل لابد من الحصول على اعتماد مسبق من السلطات الإدارية وذلك بموجب المادة 4من قانون 1966، وعليه اقتصر نشاط رأس مال الأجنبي على قطاع السياحة فقط مع مراعاة شروط الترخيص أو الاعتماد. (13)

إلا أن هناك استثناء إذ يمكن للدولة السماح للمستثمر الأجنبي التدخل في المشاريع وفق الكيفيات التي تحددها مسبقا وهذا بموجب المادة 2 من الأمر 66-248.

2-1-2-الاستثمار في إطار الشراكة المختلطة الاقتصادية.

اعتمدت الجزائر على نظام الشركات المختلطة أي اعتماد شكل التعاون الدولي أو بالأحرى أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في إطار الاقتصاد المختلط بموجب المادة 23 من القانون 277-63 والمادة 3من الأمر 284-66 ومن ثم أجاز المشرع الجزائري للدولة الاشتراك مع الرأس مال الخاص الأجنبي أو الوطني لتأسيس هذا النوع من الشركات، إلا أن هذه المشاركة كانت هي الأخرى محدودة نظرا إلى الشروط الغير اعتيادية التي فرضها المشرع الجزائري لتمكين الدولة من إعادة شراء كل الحصص والأسهم التي يملكها الشريك الأجنبي من جهة، وممارسة حق الشفعة أو إعطاء ترخيص في حالة قيام الشريك الأجنبي بالبيع أو التحويل أو التنازل عن حصته أو أسهمه في الشركة المختلطة.

2-1-3-تدخل المستثمر الأجنبي عن طريق نظام المناقصات

بالإضافة إلى تدخل المستثمر الأجنبي في قطاع السياحة والصناعة بصفة مباشرة أو عن طريق المشاركة مع الدولة في كل القطاعات الاقتصادية بإنشاء شركات مختلطة للاقتصاد يمكن للمستثمر الأجنبي التدخل في إطار المناقصات التي تعرضها الدولة تنفيذا لمخططاتها الاقتصادية التنموية في كل القطاعات الاقتصادية، ويتعين على المستثمر الأجنبي في هذه الحالة إنشاء مؤسسة اقتصادية والتقيد بمقتضيات دفتر الشروط الذي ينظم عملية الاستثمار والذي يحدد الأهداف الإنتاجية للمؤسسة المراد إحداثيا [14]

2-2-مرحلة 1981-1991

خلال هذه الفترة فصل المشروع الجزائري بين الاستثمارات الوطنية فأصبحت الاستثمارات الوطنية تخضع للقانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 اوت 1982 والمتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، أما الاستثمارات الأجنبية فنظمت بالقانون رقم 82-13 والمتعلق بالشركات المختلطة، وبذلك تكون الجزائر قد أكدت موقفها في رفض الاستثمار الأجنبي المباشر الكمي، وفضلت الاستثمار عن طريق الشركات مختلطة الاقتصاد، وفي 12جويلية سنة 1988 تم إصدار القانون رقم 88-25 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية وتحديد سقف الاستثمار الخاص، وسمح له بالخوض في جميع المجالات الاقتصادية ماعدا القطاعات الاستراتيجية، لكن صدور هذا القانون جاء في ظروف متعارضة واضطرابات سياسية عرقلت تنظيم الاستثمار.

2-3-مرحلة الانفتاح الاقتصادي

بعد التحولات الاقتصادية التي طرأت على الاقتصاد الجزائري، عملت الدولة الجزائرية على التوجه إلى اقتصاد السوق بعد المفاوضات التي أجرتها مع صندوق النقد الدولي، وقد تعزز موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بصدور قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في 14 أفريل 1990، حيث يعتبر حجر الاساس لتطبيق مبادئ اقتصاد السوق، حيث حول هذا القانون لبنك الجزائر مسؤولية مراقبة البنوك التجارية في توزيع القروض إضافة إلى محاربة التضخم، والترخيص للاستثمارات الأجنبية والغاء الأحكام المتعلقة بنسبة الملكية بالنسبة للشركات المختلطة، وكذا إلغاء التمييز بين القطاعين العام والخاص مع حرية الاستثمار وحرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر وتقديم ضمانات.

2-4-ترقية تشجيع الاستثمار

في ظل محاولة تشجيع الاستثمار والرقي به أصدرت السلطات الجزائرية قانون ترقية الاستثمار عن طريق المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في أكتوبر، 1993 وجاء هذا القانون كتتويج لعمل تحضيري دام أكثر من سنتين لان المراسيم التمهيدية لهذا القانون كانت قد وضعت في 1991، حيث أصبح بموجبه مجال الاستثمار والامتيازات التي وفرها المشرع الجزائري في هذا الميدان أكثر وضوحا، ويعتبر بمثابة الانفتاح الحقيقي للاقتصاد الجزائري حيث جاء هذا القانون في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي، إذ لم يعد وفق هذا القانون أي تمييز بين الاستثمار الخاص والعام ولا بين المستثمر المقيم والغير مقيم، كما أعطيت حرية إنجاز هذه الاستثمارات إلى المستثمر الذي يتولى التصريح بها، بالإضافة إلى ضمان ثبات النظام الجبائي الذي يحمي المستثمر من كل التعديلات التي تؤدي إلى المساس بالامتيازات التي تم الحصول عليها في إطار قانون سابق، كما يضمن هذا القانون طرح الخلافات والنزاعات بين الحكومة الجزائرية والمستثمر الأجنبي للتحكيم أمام السلطات القضائية المختصة، وبموجب المادة 7من هذا القانون تم إنشاء وكالة الترقية ودعم متابعة الاستثمارات. (15)

2-5-توسيع نطاق تدخل القطاع الخاص المحمي والأجنبي

يعتبر الأمر 01-03 الصادر بتاريخ 20 أوت 2001 المتعمق بتطوير الاستثمار الذي ألغى المرسوم التشريعي رقم 12-93 الصادر في 5أكتوبر 1993 من بين أهم القوانين التي يرتكز عليها الاستثمار الأجنبي في الجزائر، فلقد أدى هذا الأمر إلى توسيع مجال الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي إلى بعض القطاعات التي كانت حكرا على الدولة والى تنظيم الإطار القانوني للخوصصة، حيث تم الاعتراف بحرية الاستثمار ضمن أنشطة لم يسبق أن صدرت بشأنها قوانين من قبل أو تلك التي تتطلب ترخيص مسبق (قطاع المحروقات، إنشاء هيئات مالية، شركات التأمين)، والجديد في هذا القانون ما يمي:

– المساواة بين المستثمرين المحميين والأجانب.

– إلغاء التمييز ما بين القطاع العام والخاص.

– إنشاء شباك موحد لا مركزي عمى شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار ANDI تعويضا APSI.

وما عدا قطاع المحروقات حيث الاستثمار الأجنبي محدد باتفاقيات الشراكة مع مؤسسة، Sonatach فإنه بالنسبة للقطاعات المفتوحة للاستثمار الأجنبي لا توجد قيود فيما يتعمق بنسبة رأس المال المملوك من طرف المستثمر الأجنبي. (16)

وأمام حتمية الاندماج في الاقتصاد العالمي وكذلك تدهور مستوى الفعالية الاقتصادية وخصوصا في تقديم الخدمات العامة من طرف القطاع العام، بدأ اهتمام الدولة الجزائرية بتسيير المرافق العامة من طرف القطاع الخاص حيث أقر المشرع الجزائري من خلال قانون البلدية والولاية لسنة 90 من خلال المادتان 134و 138 منح حق تسيير المرافق العامة من طرف الجماعات المحمية (البلدية أو الولاية) إلى المؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري أو المؤسسات ذات الطابع العمومي، حيث أقر أسلوب الامتياز بطريقة غير مباشرة لتسيير المرافق العمومية ولم يحدد من هي المؤسسات صاحبة الامتياز.

لكن هناك قوانين أخرى تضمنت التصريح بحق الامتياز وهي القوانين المنظمة للمرافق العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، ومنها قطاع المياه الذي تم تنظيمه بموجب قانون 1996 المعدل لقانون 1983 والذي تم تحسينه سنة 2005 إذ يسمح هذا القانون للقطاع الخاص بالمشاركة في تسيير هاته المرافق العامة، حيث تم إبرام عقد شراكة يخص إدارة الخدمات العمومية للمياه وللتطهير ما بين الجزائرية للمياه والشركة الفرنسية.suez environnement. (17)

وفي سنة 2011 أقامت الجزائر شراكة أخرى مع الشركة الفرنسية RATPLDVE فيما يخص الخدمات المتعمقة بإنجاز مشروع ميترو الجزائر، وكذلك الشراكة في إدارة الخدمات الفندقية مع شركة ACCOR، تلاها 11 مشروع لتحلية مياه البحر في شكل عقود، بناء تملك وتشغيل (BOO)، والشراكة في انجاز وتسيير مركزين الكرتونيين من (AEC Algerian energycompany) وهي شركة جزائرية خاصة. (18)

إلا أن كل هذه المشاريع لم تؤكد عمى اتجاه الدولة الجزائرية بإقرار قانون رسمي ينظم عقود الشراكة عام –خاص، ولو أنو في سنة 2017 تم توقيع عمى ميثاق يؤطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص بين شركاء العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي للنمو ومنظمات أرباب العمل والمركزية النقابية، يذكر أنو بعد إنشاء الثلاثية سنة (1991حكومة، نقابة، أرباب العمل) وقعت هذه الأخيرة في فيفري 2014 على العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي للنمو الذي يعتبر تاريخ التأطير الفعلي لها.(19)

وفي سنة 2018 تعززت هاته الشراكة بمقتضى المادة 37 من قانون المالية السنوي والتي نصت على أنه " يمكن للدولة اللجوء إلى التمويل الكمي أو الجزئي لعمليات الاستثمار العمومي في إطار تعاقدي أو شراكة مع شخص معنوي خاضع للقانون العام أو الخاص مع مراعاة لاسيما في إطار النفقات المتوسط المدى وكذا برامج القطاع المعني المقررة "، فمن خلال هذه المادة يتبين ان الدولة الجزائرية تشجع الشراكة بين القطاع العام والخاص في إطار مشاريع الخدمة العامة ومستعدة لتمويل الاستثمارات في إطار عقود الشراكة مع المستثمرين الخواص.[20]

الشكل رقم (02): يوضح تاريخ تطور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر

3-متطلبات نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر

من بين التدابير الممكن اتباعها والاخذ بها:[21]

- من الضروري وضع قانون محدد للشراكة بين القطاعين العام والخاص لجذب المزيد من المستثمرين الاجانب والمحليين لان القوانين يمكنها إعطاء رؤية واضحة للمشرعين عن بنية الاعمال والتأمين للأجانب وكذلك المقترضين الدوليين في حالة اللجوء المحتمل إلى التمويل الخارجي، لأن القوانين الواضحة تساهم بنسبة كبيرة لدفع مشاريع الشراكة سواء في البلدان المتقدمة او المتخلفة.

- انخراط الجزائر في هذا النوع من الشراكة يستوجب عليها تنظيم قوانين تساعدها بشأن الشراكة عام-خاص لوضع إستراتيجية مع القطاع الخاص سواء محلي كان أو أجنبي و تنصيب كيانات لتحديد المشاريع ومراقبتها و تنفيذها لأن القوانين تمكن من خلق نظام يضمن احترام بنود العقود المبرمة بين الدولة و شريكها الخاص.

- إن الشراكة عام خاص تتطلب نظام مالي ديناميكي لتسهيل تعبئة أموال المستثمرين (صناديق الاستثمار) و أسواق مالية متطورة، لذا وجب على الدولة الجزائرية إصلاح القطاع المصرفي و المالي لتجنب العجز في التمويل للمستثمرين الخواص.

- نشر الوعي العام بأهمية الشراكة مع القطاع الخاص، حيث أن تعبئة الرأي العام لمساندة برامج الشراكة تعد شرطا أساسي لنجاحها وخاصة في الدول النامية بما فيها الجزائر، لذا وجب القيام بالتوعية على المستوى المحلي والدولي لإعلام الشركات والأطراف المعنية عن وجود إمكانية تطبيق مثل هذه النوعية من الشراكة توعيتها بمختلف الفرص والتهديدات بين القطاع الحكومي والخاص، وتوفير مصادر للمعلومات لجمهور المواطنين وللأطراف المعنية لتوضيح كافة الأمور المتعلقة بالشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص.

- وبالإضافة إلى الاستقرار السياسي الذي يدعم بشكل كبير مشاركة القطاع الخاص في مشاريع الشراكة مع القطاع العام، لأنه يعكس ثقة أعلى وضمانا أكبر بخصوص إمكانية تحقيق المكاسب في النشاط القطاع الاقتصادي.[22]

4-آفاق تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر

تحتاج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر إلى رؤية استراتيجية تفتقرها السلطات العمومية بشكل كبير جدا، لهذا يستوجب على الدولة الجزائرية أن تستفيد من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الاقتصاد الجزائري، ولا يجب إن ينظر إلى هذه الاستراتيجية كنهج في ظل انخفاض اسعار البترول وفقط، بل كأداة دائمة لجلب المعرفة التقنية وذراع لتعزيز الإنتاج الوطني.

لهذا لابد من توفير نماذج عقود شراكة عام–خاص محكمة واضحة وشاملة مصاغة بلغة قانونية تخدم هذا النوع من الشراكة ولا ترمي بالعبء بأكمله على طرف واحد، كما يجب تشخيص التحديات المتعلقة بهذه الإستراتجية ومعالجتها من خلال رؤية مستقبلية واضحة المعالم، تصاغ بأسلوب علمي قابلة للتطبيق من قبل الجهات العامة المشرفة والمنظمة لها.

وكذا صياغة خطط التطور المستقبلي بمنهجية تتحول معها هذه الخطط إلى مرجع للمستثمرين، والبعد بها عن التنظير والمبالغات الرقمية والطموحات غير قابلة للتحقيق وبالتالي إثارة الإحباط أو التضارب في الأهداف، كما يستوجب أن يكون هناك دعم سياسي واجتماعي للاستثمار المشترك بين القطاعين العام والخاص سواء من الحكومة أو من مؤسساتها ومختلف أجهزتها أو من المواطنين ورجال الأعمال وحماسهم لهذه المشاركات.

ومن الضروري وضع إطار قانوني ومؤسسي واضح لإدارة أفضل لمشروعات الشراكة عام–خاص وإشراك القطاع الخاص في جميع مراحل إعداد ونضج المشاريع، مع اختيار المشاريع الرائدة والمربحة من اجل تعبئة الموارد ودلك بالتواصل مع المستثمرين وفتح باب الحوار معهم، إضافة إلى عدم تشتيت الموارد على عدد كبير من المشاريع في إطار الشراكة والتي لا تتوافر لها الموارد الكافية، بوضع جدول أفضلية للمشاريع الاقتصادية والاجتماعية، وإعادة النظر في النظام الضريبي والأعباء الضريبية التي تقع على كاهل المستثمر.

إن الأفاق المستقبلية للشراكة عام –خاص في الجزائر مرتبطة بمدى نجاح عمليتي إيجاد الظروف الملائمة لجذب الشركاء من القطاع الخاص وتدعيم الثقة بين المتعاملين الخواص والحكومة الجزائرية، وهذا لا يكون إلا إذا كرست السلطات الجزائرية كل جهودها لإزالة كل العراقيل المذكورة سابقا التي تقف عائقا أمام إنجاح هاته الاستراتيجية، خاصة وان هذه الأخيرة تمثل أسلوبا استراتيجيا لتخفيف العبء على ميزانية الدولة في ظل انهيار أسعار البترول والارتقاء بأداء المرفق العام.

الخاتمة:

تتطلب ا لشراكة بين القطاعين العام والخاص حوكمة رشيدة وشفافة للاستفادة القصوى من ايجابياتها وتفادي سلبياتها وتجنب العوامل التي قد تعرقل مصداقيتها وتعميق تحقيق التنمية المستدامة المرجوة من حسن استعمال المرافق العمومية.

بالنظر إلى ا لتجارب الدولية الناجحة في هذا المجال فلا بد من استحسان مواصلة وإعتماد الشراكة بين القطاعين العام والقطاع الخاص من قبل السلطات العمومية في الجزائر باعتبارها تمكن من تحقيق الأهداف التالية:

– إحداث فرص عمل كثيرة في وقت وجيز أثناء إنجاز ا لمشاريع أو عند الاستغلال وبالتالي تقليص معدلات البطالة.

– جلب استثمارات اجنبية وتوجيهها للتنمية المحلية والوطنية.

– تطوير السياحة الوطنية في مجال الخدمات الفندقية والإقامات والخدمات الرياضية وسياحة الاعمال والمؤتمرات.

– لإسهام في تمويل الاقتصاد الوطني ودعم اندماجه في محيطه المتوسطي والعربي والعالمي.

– الرفع من خبرة اليد العاملة الجزائرية وكفاءتها من خلال المشاريع المنجزة وتطوير المرافق العمومية والبنية الأساسية مثل النقل والمواصلات والاتصالات والخدمات الصحية بمناطق التنمية.

– الاستفادة من تجارب بعض البلدان في مجال الشراكة في ا لخدمات الصحية خاصة في وقت مثل جائحة كورونا.

ولتحقيق هذه الأهداف نقدم التوصيات التالية:

– ضرورة إرساء سياسة عمومية واضحة ومتناسقة وشفافة في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

– تكوين لجان لإعداد متابعة قوانين تنظم الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفقا للمعايير الدولية.

– إعتماد آلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص كوسيلة جديدة لتحقيق التنمية والتوازن الجهوي وتقليص الفوارق بين مناطق الوطن.

– ضرورة إرساء آليات الحوكمة الرشيدة لإبرام عقود الشراكة ومراقبة تنفيذها.

الهوامش

[1]– عادل محمود الرشيد، إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص (المفاهيم– النماذج– التطبيقات)، الطبعة الثانية، القهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2007، ص ص 3–4.

[2]–Organisation de coopération et de développement économiques, les partenariats publicprivé partager les risques et optimiser les ressources,] en line [, Paris : éditions OCDE , 2002.Disponible sur : http://www.oecd .org/document/48/0,374 6,fr.

[3]– عادل محمود الرشيد، المرجع السابق، ص ص 59–60.

[4]–organisation de coopération et de développement économiques, Perspectives de l'investissement international,] en line [,Paris : éditions OCDE , 2005.

[5]–Kenneth Kernaghan, Brian Marson, Sandford Borins, l'administration publique de l'avenir, Toronto : Institut d'administration publique du Canada., p 210-213.

[6]– عدنان حسين يونس وآخرون، إمكانية الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص لتعزيز لاستثمارات، مجلة كربلاء، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، 2015، ص 290.

[7]– صعب ناجي عبود، التنظيم القانوني للشراكة بين القطاعين العام والخاص ، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت، كلية الحقوق، المجلد1، العدد1، 2016، ص 202.

[8]– عبدالله شحاته خطاب، المشاركة بين القطاع العام والخاص في تقديم الخدمات التعليمية ، ورقة عمل رقم 139، المقدمة الى : المركز المصري للدراسات الاقتصادية، مصر، سبتمبر، 2008، ص 6.

[9]– مبروك ساحلي، الشراكة بين القطاع العام والخاص كآلية لتحقيق التنمية المستدامة ،حوليات جامعة الجزائر1، العدد 32، الجزء الرابع، ديسمبر، 2018، ص 132.

[10]– محمد متولي دكروري محمد، دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية، وزارة المالية، الإدارة العامة للبحوث للمالية، مصر، بدون تاريخ، ص 06.

[11]– المجلس الاعلى للخصخصة في لبنان، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في لبنان: الدليل التوجيهي، شركة المجموعة الطباعة، بيروت، 2013، ص 50.

[12]– المدرسة الوطنية للإدارة، تقرير معهد تنمية القدرات لكبار الموظفين، الشراكة بين القطاع العام والقطاع، الدورة الرابعة، تونس، 2011، ص 15.

[13]–أمينة ركاب، الضوابط والآليات القانونية لتشجيع الاستثمار الأجنبي، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجزائر، جامعة تلمسان، 2016، ص5.

[14]–أمينة ركاب المرجع السابق، ص5.

[15]–سعيدي يحي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العموم الاقتصادية، جامعة منثوري قسنطينة، ،2007، ص ص180–182.

[16]– سعيدي يحي، المرجع السابق، ص182.

[17]– إزيل كاهنة، استخدام تفويض المرفق العام في القانون الجزائري، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد الثالث، 2013، ص12.

[18]–Telidji mohamed salim , encadrement etpromotion des PPP en Algérie, Ministère des finance ,Algérie ,mais 2015, p07

[19]–www .eco_algéria .com 2024-11-05.

[20]– المادة 37 المتعمقة بقانون المالية المؤرخة في 29 أوت 2018، الجريدة الرسمية، العدد 53 الصادر بتاريخ 2 سبتمبر 2018.

[21]– بودخدخ مسعود، بودخدخ كريم، رية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول: دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، جامعة جيجل، 2011، ص 8–13.

[22]– غربي وهيبة الشراكة بين الإدارة المحلية و القطاع الخاص و دورها في تحقيق التميز في تقديم الخدمات العامة مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس عشر، ديسمبر 2014، ص ص 218 –219.